



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير
نتائج استبيان
آفاق تطوير مُبادرة الإحصاءات العربية " عربسات "

أمانة اللجنة الفنية

أكتوبر 2016

المحتويات

- 2.....مقدمة
- 2.....المحور الأول : مدى تطبيق الأنظمة والمناهج الإحصائية
- 3.....1.الإجراءات المعتمدة من قبل المؤسسات لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008
- 3.....2. أهم إجراءات المؤسسات لتطبيق دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة
- 4.....3. التدابير التي اتخذتها المؤسسات لتطبيق دليل مالية الحكومة 2014
- 5.....4.مدى التقدم في تطبيق دليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام 2008
- 6.....المحور الثاني : الإجراءات المتخذة للانضمام إلى نظام النشر الخاص والعام المعزز
- 9.....المحور الثالث: التدابير المتخذة لتطوير قواعد البيانات الإحصائية
- 11.....المحور الرابع :احتياجات المؤسسات في مجال التدريب والمعونة الفنية
- 12.....المحور الخامس: الاقتراحات حول تطوير مبادرة الإحصاءات العربية " عربستات "
- 13.....ملحق استبيان آفاق تطوير مبادرة الإحصاءات العربية " عربستات "

تلبية لتوصيات الاجتماع الثاني لمبادرة "عربستات" الذي عقد في مدينة أبوظبي بتاريخ 20-21 أكتوبر 2015 بضرورة اعداد استبيان حول أهم احتياجات الدول العربية وآفاق تطوير مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"، قام صندوق النقد العربي بصفته أمانة اللجنة الفنية لمبادرة "عربستات" بإعداد الإستبيان وارساله إلى الدول العربية في السادس من مارس عام 2016.

تضمن الاستبيان خمسة محاور موزعة على النحو التالي :

- 1) مدى تطبيق الأنظمة والمناهج الإحصائية .
 - 2) إجراءات المؤسسات للانضمام إلى النظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS) والنظام الخاص لنشر البيانات (SDDS).
 - 3) التدابير المتخذة لتطوير قواعد البيانات الإحصائية في المؤسسات المعنية.
 - 4) احتياجات المؤسسات في مجال التدريب والمعونة الفنية.
 - 5) اقتراحات المؤسسات لتطوير مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات".
- فيما يلي أهم الاستنتاجات حسب المحاور الواردة في الاستبيان :

المحور الأول : مدى تطبيق الأنظمة والمناهج الإحصائية

يتضمن هذا المحور أربعة أسئلة فرعية حول أهم الإجراءات والتدابير التي انتهجتها الدول العربية خاصة فيما يتعلق بنظام الحسابات القومية 2008، ودليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة، ودليل مالية الحكومة لعام 2014، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام 2008.

1. الإجراءات المعتمدة من قبل المؤسسات لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008

استلم صندوق النقد العربي ردوداً من 16 مؤسسة عربية موزعة إلى عشر أجهزة ومراكز إحصائية، وأربعة بنوك مركزية ومؤسسات نقد عربية، ووزارتي مالية

تبين من خلال نتائج الإستبيان أن دولة عربية واحدة تُطبق منظومة الحسابات القومية لعام 2008 بشكل كلي. بالمقابل بلغ عدد الدول العربية التي تطبق منظومة الحسابات القومية لعام 1993 بشكل كلي ستة دول. في حين تعتمد بقية الدول بشكل جزئي منظومة الحسابات القومية 1993 أو منظومة 2008 .

فيما يتعلق بالإجراءات التي اعتمدها الدول العربية لتطبيق نظام الحسابات القومية 2008، تبين أن بعض الدول العربية وعددها 4 دول قامت بتعديل استبيانات المُسوحات الاقتصادية والمالية والتأمين والزراعة والأسر لتتماشى مع نظام 2008، كذلك تم اعتماد التصنيف الصناعي الموحد (4 ISIC) في إعداد المُسوحات الاقتصادية والتي تستخدم في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وكذلك التصنيف (COFOG) و(CPC). إضافة إلى أن بعض الدول انتهت من اعداد الحسابات الجارية وحساب رأس المال ووضع منهجيات لتوزيع خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة حسب توصيات نظام 2008. قامت بعض الدول العربية بإعداد دليل فني لإعداد الحسابات القومية لجميع القطاعات بما يتفق مع نظام 2008.

أهم الاستنتاجات : أتضح أن عدد من الدول العربية مازالت تعتمد منظومة الحسابات القومية لعام 1993، في حين أن بعضها شرع في تطبيق إجراءات الإنتقال إلى منظومة الحسابات القومية 2008، بإدخال تعديلات على المُسوحات الاقتصادية والديمغرافية واعتماد التصنيف الصناعي المحدث الذي يتماشى مع نظام 2008.

2. أهم إجراءات المؤسسات لتطبيق دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة

أستلم صندوق النقد العربي ردوداً من تسعة عشرة مؤسسة عربية حول هذا البند موزعة إلى 13 بنك مركزي ومؤسسة نقد عربية، وخمسة أجهزة إحصائية، ووزارة مالية واحدة .

تشير النتائج إلى أن ستة دول عربية تطبق الطبعة السادسة لميزان المدفوعات بشكل كلي، مقابل 13 دولة عربية مازالت تعتمد الطبعة الخامسة. جدير بالذكر أن بعض الدول العربية وعددها 4 تعتمد الطبعة السادسة من إحصاءات ميزان المدفوعات بشكل جزئي.

فيما يتعلق بالإجراءات التي اعتمدها الدول العربية للإنتقال إلى ميزان المدفوعات الطبعة السادسة، قامت بعض الدول بعقد دورات تدريبية لكوادرها حول اعداد ميزان المدفوعات حسب الطبعة السادسة، وتحديث الاستبيانات للحصول على البيانات المحدثه واجراء المُسوحات للقطاعات الاقتصادية وتصنيفها وفقاً للطبعة السادسة، كذلك تبني نظام التجارة الخاص في تسجيل المعاملات المتعلقة بالسلع المنجزة في إطار أنظمة المستودعات حيث لم تكن تُسجل في السابق، وحذف (من بند السلع) المعاملات المتعلقة بالبضائع المنجزة في

إطار النظام الجمركي، وتقسيم حساب الخدمات إلى 12 بند بدل 7 بنود، وتصنيف المشتقات المالية تحت بند مستقل بدل تسجيلها ضمن استثمارات الحافظة. إضافة إلى وضع خطة تهدف إلى ضبط التدفقات المالية والاستثمارات المباشرة.

أهم الاستنتاجات : تبين أن 13 دولة عربية مازالت تعتمد على "الطبعة الخامسة" في اعداد إحصاءات ميزان المدفوعات. في حين أن ثمانية دول عربية من ضمنها الدول التي تعتمد على الطبعة الخامسة قامت بإجراءات هامة تسهل عملية الانتقال إلى الطبعة السادسة من ميزان المدفوعات.

3. التدابير التي اتخذتها المؤسسات لتطبيق دليل مالية الحكومة 2014

استلم صندوق النقد العربي رداً من خمسة عشرة مؤسسة عربية موزعة كما يلي: خمسة وزارات مالية، وأربعة بنوك مركزية ومؤسسة نقد عربية، وستة أجهزة إحصائية.

اتضح أن تسعة دول عربية تطبق دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001 بشكل كلي. بالمقابل، هناك خمسة دول عربية تطبق بشكل جزئي دليل مالية الحكومة 2014، ودولة عربية واحدة مازالت تُطبق دليل 1986.

فيما يتعلق بالإجراءات التي اعتمدها الدول العربية لتطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، قامت بعض الدول بإعداد خطة عمل وتشكيل فريق عمل فني من وزارة المالية والدوائر التابعة لها، حيث تم اعتماد البنود المغطاة في دليل 2014 خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية، وصناديق التقاعد الاجتماعي، كما تم تضمين القطاع الحكومي في بند مستقل، وإعادة تصنيف هيكل الحسابات لدى وزارة المالية، وكذلك إعادة تصنيف هيكل التغطية المؤسسية لقطاع الحكومة العامة. إضافة إلى تأهيل الكوادر على استعمال أحدث الأدلة والمنهجيات والاستفادة من الدورات التدريبية التي يُقدمها صندوق النقد العربي.

أهم الاستنتاجات : مازالت الدول العربية تعتمد على دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001، رغم إقرار تقدم من بعض الدول في التمهيد للانتقال إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014.

مدى التقدم في دليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام 2008

استلم صندوق النقد العربي ردوداً من خمسة عشر مؤسسة عربية موزعة إلى 11 بنك مركزي ومؤسسة نقد عربية، ووزارتي مالية، وجهازين إحصائيين. تشير النتائج إلى أن اثني عشرة دولة عربية تطبق دليل الإحصاءات النقدية لعام 2008 بشكل كلي.

فيما يتعلق بالإجراءات والتدابير التي اعتمدها الدول العربية لتطبيق دليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام 2008، قامت بعض الدول بتنشيط مواعيد تجميع ونشر بنود الإحصاءات النقدية وتطوير أعمال البنوك المركزية، والبنوك ومؤسسات الإيداع الأخرى، والمؤسسات المالية المعتمدة في دليل 2008. كما عملت بعض الدول على تحسين إحصاءات الفوائد الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية بإصدار تعميم جديد، وكذلك إرسال مسح (SR-I) ومُسوحات الإيداع الأخرى (SR-2) والمعاملات النقدية (SR-3) لإدارة الإحصاء في البنك المركزي بواسطة نظام (ICS).

أهم الاستنتاجات : اتضح أن غالبية الدول العربية تطبق دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2008، ويمكن العمل على تأهيل وتطوير الكوادر العاملة في المؤسسات النقدية والمالية في بقية الدول العربية للمساعدة على تطبيق هذا الدليل.

المحور الثاني : الإجراءات المتخذة للانضمام إلى نظام النشر الخاص والعام المعزز

بدأ العمل في صندوق النقد الدولي على معايير نشر البيانات في أكتوبر 1995، بعد أن أقرت اللجنة المؤقتة آنذاك (الآن اللجنة النقدية والمالية الدولية) إنشاء نظام لبحث الدول على نشر البيانات الاقتصادية والمالية للعموم. يتكون النظام من معيارين: النظام العام لنشر البيانات (GDDS) الذي ينطبق على جميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، والنظام الخاص لنشر البيانات (SDDS) مُخصص للدول الأعضاء التي تسعى للوصول إلى أسواق رأس المال العالمية، وقد تمت الموافقة على المعيار الخاص من قبل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1996، والنظام العام في ديسمبر من عام 1997.

في مايو 2015 وأثناء المراجعة التاسعة للمديرين التنفيذيين في صندوق النقد الدولي لمبادرات معايير البيانات، تمت الموافقة على اقتراح مُقدم حول تعزيز إطار النظام العام المعزز (e-GDDS) لمُساعدة الدول التي تُعاني من ضعف نسبي في قدراتها الإحصائية والاتفاق معها على التركيز على نشر بياناتها ضمن إطار النظام العام المعزز من أجل دعم الشفافية وتشجيعها على تنمية إحصاءاتها ومساعدتها على نشرها، وكذلك تحسين

نتائج استبيان آفاق تطوير مبادرة الإحصاءات العربية "عربسات"

الوصول إلى البيانات عن طريق إدراج ملخص وطني على صفحة البيانات (NSDP). يوضح جدول رقم (2) التالي الدول العربية المُنظمة لهذين النظامين:

جدول رقم (2)
الدول العربية المُنظمة إلى معايير نشر البيانات*

نظام النشر الخاص SDDS	نظام النشر العام المعزز e-GDDS	
×		الأردن
	×	الإمارات
	×	البحرين
×		تونس
	×	الجزائر
	×	جيبوتي
	×	السعودية
	×	السودان
	×	سورية
	×	العراق
	×	سلطنة عمان
×		فلسطين
	×	قطر
	×	القمر المتحدة
	×	الكويت
	×	لبنان
	×	ليبيا
×		مصر
×		المغرب
	×	موريتانيا
	×	اليمن
5	16	العدد الإجمالي للدول

المصدر : صندوق النقد الدولي (<http://dsbb.imf.org/pages/sdds/home.aspx>).

*مُتطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات يمتاز بأكثر شموليةً من المعيار العام لنشر البيانات.

نتائج استبيان آفاق تطوير مبادرة الإحصاءات العربية " عربستات "

يبين الجدول رقم (3) أهم الإجراءات التي اعتمدها الدول العربية بغرض تحسين جودة البيانات سعياً منها للانضمام إلى معايير النشر التابعة لصندوق النقد الدولي:

جدول رقم (3)

الإجراءات المتخذة للانضمام إلى معيار نشر البيانات

الدول	التفاصيل
الأردن	أنضم الأردن إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) منذ 28 يناير 2010 بعد أن استوفى جميع الشروط المطلوبة.
الإمارات	أشارت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء أن الإمارات منضمة لمعيار النشر العام المعزز، وقد تم تشكيل فريق عمل من أجل رسم خارطة طريق لتحديد آلية لتوفير ونشر البيانات.
البحرين	أشارت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بأنها استوفت نشر 16 مؤشر من أصل 22 في ديسمبر 2015 حسب الدورية والتوقيت، كما تقوم هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية حالياً بالإعداد لإصدار الرقم القياسي لأسعار المُنتجين.
تونس	اعتمدت تونس نظام النشر الخاص (SDDS) منذ 20 يونيو 2001 .
الجزائر	انضمت الجزائر إلى نظام النشر العام (GDDS) منذ ابريل 2009. كما قامت بإعداد منهجيات إحصاءات قطاع الحكومة وإحصاءات المدبونية العامة والمصادقة عليها في 2 يوليو 2007. إضافة إلى ذلك تم اعداد إحصاءات قطاع الحكومة العامة وفق جداول عمليات الإدارة العمومية وتدقق الخزينة والإيرادات المصنفة حسب نوع الإيراد وكذلك اعداد المصاريف حسب النوع الاقتصادي ووظائف الحكومة.
السعودية	قامت السعودية بإستيفاء 12 متطلب من أصل 18 سعياً للانضمام إلى المعيار الخاص (SDDS)، حيث قامت وزارة المالية بالتنسيق مع صناديق التقاعد بإعداد البيانات المالية وفقاً لدليل مالية الحكومة 2014 . كما تنوي التوسع في نشر بيانات الحكومة العامة للعام المالي 2017. من جهة أخرى، استوفت مؤسسة النقد العربي السعودي جميع المتطلبات المتعلقة بهذا المعيار خاصة منها البيانات المالية والتي تشمل مسح البنك المركزي وشركات الإيداع وكذلك أسعار الفائدة واسعار الصرف ووضع الاستثمار الدولي والأصول الاحتياطية الرسمية وبيانات المسح المنسق للمحفظة الاستثمارية والخاصة بمتطلبات المعيار (SDDS+).
السودان	أنضم السودان إلى النظام العام لنشر البيانات منذ عام 2003، ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء بتوفير بيانات القطاع الحقيقي ويشمل الحسابات القومية والارقام القياسية من جميع المصادر الحكومية.
سورية	أشار المكتب المركزي للإحصاء أن سورية مُنضمة للمعيار (GDDS).
العراق	انضم العراق إلى نظام النشر العام (GDDS) منذ عام 2008 وهو ملتزم بتوفير جميع المؤشرات المطلوبة منه وكذلك اعتماد أحدث الأساليب والنماذج الإحصائية بغرض تطوير انظمتها

نتائج استبيان آفاق تطوير مبادرة الإحصاءات العربية " عربستات "

	الإحصائية. جدير بالذكر ان العراق يعتمد نماذج (GSBPM) منذ عام 2015.
سلطنة عُمان	يعمل البنك المركزي العماني حالياً بالتنسيق مع جميع الجهات الأخرى لاستيفاء شروط الانضمام إلى نظام النشر الخاص، حيث قام مؤخراً بتشكيل فريق لتطبيق دليل مالية الحكومة 2014 والتنسيق بين جميع الوحدات الحكومية.
فلسطين	انضمت فلسطين إلى معيار النشر الخاص (SDDS) منذ أبريل 2012.
قطر	أشار المصرف المركزي القطري إلى وجود تنسيق كامل مع وزارة المالية ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء من أجل الانضمام إلى نظام معيار النشر الخاص، ويجري العمل حالياً على تشكيل فرق عمل فنية وعقد اجتماعات دورية لتذليل جميع الصعوبات. تم الانتهاء من تجهيز الوثائق المطلوبة لقطاع مالية الحكومة فيما يتعلق بوصف البيانات و خلاصة البيانات الوطنية ومواعيد نشر البيانات وجداول المقارنة مع أفضل الممارسات.
الكويت	يقوم البنك المركزي الكويتي باستكمال كافة المتطلبات الخاصة بالنظام العام المعزز .
لبنان	انضم لبنان للنظام المعزز منذ عام 2003 ، ويسعى حالياً لتجديد البيانات الإحصائية الصادرة عن المؤسسات المعنية في الدولة من أجل تحديثها.
ليبيا	أشار المصرف المركزي إلى أن ليبيا انضمت منذ 2009 إلى النظام العام لنشر البيانات.
مصر	انضمت مصر لنظام المعيار الخاص (SDDS) منذ 30 يناير 2005.
المغرب	انضم المغرب إلى نظام النشر الخاص (SDDS) منذ عام 2005، ويعمل بنك المغرب حالياً على الاستجابة لجميع الشروط المطلوبة للانضمام إلى نظام النشر الخاص (SDDS+) ذلك من خلال تحسين جودة الإحصاءات والعمل على ضمان تغطية شاملة لكافة الشركات في القطاع المالي.
موريتانيا	تستخدم موريتانيا نظام النشر الخاص (SDDS) كإطار مرجعي لإعداد البيانات الإحصائية. كما يتم نشر البيانات دورياً على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الموريتاني.
اليمن	أشار الجهاز المركزي للإحصاء أن اليمن منضمة لنظام (GDDS).

المحور الثالث : التدابير المتخذة لتطوير قواعد البيانات الإحصائية

يوضح الجدول رقم (4) التالي أهم الإجراءات التي انتهجتها الدول العربية لتطوير قواعد البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية:

جدول رقم (4)

أهم الإجراءات والتدابير لتطوير قواعد البيانات في الدول العربية

الدول	التفاصيل
الأردن	يوجد في البنك المركزي قاعدة بيانات تُلبي احتياجات المُستخدمين. كما انتهت دائرة الإحصاءات العامة من انشاء قاعدة بيانات.
الإمارات	قامت وزارة المالية بإطلاق بوابة الإمارات لتقارير مالية الحكومة، بهدف توفير بيانات دقيقة ذات جودة عالية وبناء قاعدة الكترونية للبيانات المالية على مستوى الدولة تضمن تكامل البيانات المالية لجميع القطاعات. كما قامت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ببناء قاعدة بيانات ووضع بعض الأنشطة اللازمة لتشغيلها تحت اشراف ادارة متخصصة، واعداد نظام تقييم الأداء وقياس الانجازات المتعلقة بالمؤشرات.
البحرين	قام مصرف البحرين المركزي باستحداث نظام الكتروني يربط المصارف وبعض المؤسسات المالية بالمصرف مباشرة يتم من خلاله تزويد المصرف بالإحصاءات والبيانات. تعتزم هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية عمل قاعدة للبيانات الإحصائية المُتكملة، حيث سيتم أخذ البيانات من مصادرها وتخزينها مركزياً في قواعد البيانات، مما يجعلها متاحة بسهولة لأغراض الدراسة والتحليل.
تونس	يوجد في المعهد الوطني للإحصاء قاعدة بيانات إحصائية على الموقع الإلكتروني.
الجزائر	اعتمدت وزارة المالية ذكاء الأعمال (SIGAPE) لتطوير وتحديث قاعدة البيانات الإحصائية بالمديرية العامة للتقديرات والسياسات بما يتلاءم مع المبادئ الأساسية للإحصاء.
السعودية	تم تحديث الأنظمة في وزارة المالية باعتماد نظام ذكاء الأعمال (BI) ونظام (DataMart) ونظام خاص بإدارة الخزينة يوفر العديد من التقارير لدائرة الخزينة تحت مسمى(ERP)، وفي مؤسسة النقد العربي السعودي فقد تم تحديث قاعدة البيانات الإحصائية باستخدام برنامج (Fame)، ويقع حالياً استخراج جميع التقارير بالاعتماد على قاعدة البيانات الحديثة. كما قامت الهيئة العامة للإحصاء بتطوير قاعدة البيانات بحيث يتم عرض التقارير والعمل دورياً على تحديثها.

نتائج استبيان آفاق تطوير مبادرة الإحصاءات العربية " عربستات "

السودان	جاري العمل على تطوير قاعدة بيانات لجميع المنتجات الإحصائية في الجهاز المركزي.
سورية	توجد قاعدة بيانات في المكتب المركزي للإحصاء.
العراق	قام البنك المركزي العراقي بتطوير قاعدة بيانات لسلاسل زمنية طويلة المدى، متوفرة على الموقع الالكتروني للبنك. كما تم تغيير البرنامج المستخدم في مسح الفنادق والتجارة واعداد منظومة كاملة للمدخلات والمخرجات.
سلطنة عمان	تم انشاء بوابة للبيانات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تحتوي على سلاسل زمنية طويلة يتم تغذيتها إلكترونياً من الجهات الحكومية.
فلسطين	قام الجهاز المركزي للإحصاء بتطوير قاعدة بيانات ذات كفاءة وقدرة عالية في التخزين والحفظ.
قطر	تم الربط الالكتروني بين المصرف المركزي القطري والعديد من الوزارات والمؤسسات، علماً بأن معظم البيانات النقدية والمالية يتم ربطها آلياً ونشرها في الوقت المحدد سواء كانت شهرية أو فصلية. كذلك تم تصميم قاعدة بيانات الكترونية لإعادة تصنيف كافة بنود الإيرادات والمصروفات بدءاً من عام 1990.
الكويت	يعكف البنك المركزي الكويتي على تطوير قاعدة بيانات للمؤشرات الاقتصادية والإحصائية.
لبنان	تم انشاء قاعدة بيانات داخلية لتسهيل عملية التخزين والاسترجاع.
ليبيا	جاري العمل على استحداث قاعدة بيانات تشمل الإحصاءات النقدية والمصرفية والمالية وإحصاءات القطاع الخارجي.
مصر	إضافة إلى تطوير أسلوب جمع البيانات وتجميع العديد من الابحاث واستخدام أحدث الأدلة، تم تطوير العديد من قواعد البيانات المتعلقة بالتعليم والصحة والبيئة ونشر بيانات الألفية على الموقع الالكتروني للأمم المتحدة. كما قام البنك المركزي المصري بإطلاق موقع الكتروني يسهل استرجاع البيانات.
المغرب	تم احداث منظومة معلوماتية لدعم اتخاذ القرارات مطابقة للمنهجيات الدولية، وانشاء مصالح مركزية للمعلومات المالية المتعلقة بالحسابات البنكية، وتقوية التعاون مع مختلف المؤسسات المنتجة للإحصاءات، وإثراء المنظومة الإحصائية بإطلاق استقصاءات جديدة منذ عام 2012.
موريتانيا	يعمل البنك المركزي الموريتاني على اعداد بوابة الكترونية، تهدف إلى نشر قاعدة بيانات إحصائية شاملة لمختلف القطاعات. كما قام المكتب الوطني للإحصاء بتنفيذ خطة عمل (2011-2015) وهو بصدد تحديثها لمواكبة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.
اليمن	قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث قواعد البيانات بالتصانيف الدولية المعتمدة وخصوصاً بيانات التجارة الخارجية، حيث تم تبويب البيانات حسب النظام المنسق (HS). صمم الجهاز المركزي للإحصاء قاعدة بيانات لاستخدامها في الإحصاءات الاقتصادية والسكانية والاجتماعية.

المحور الرابع : احتياجات المؤسسات في مجال التدريب والمعونة الفنية

تنوعت كما هو موضح أدناه احتياجات الدول العربية في مجال التدريب والمعونة الفنية:

1. تدريب الكوادر في المجالات التالية :

- إحصاءات ميزان المدفوعات.
- إحصاءات مالية الحكومة .
- الإحصاءات النقدية والمالية.
- إحصاءات الأرقام القياسية للأسعار.
- الحسابات القومية الفصلية والسنوية.
- الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية والعمل.
- الاستثمار الدولي والدين الخارجي.
- إحصاءات التمويل الاسلامي.
- إحصاءات الطاقة والبيئة.

2. استخدام البيانات الكبيرة "Big Data" للأغراض الإحصائية.

3. كيفية بناء النماذج الاقتصادية وأساليب التنبؤات الاقتصادية.

4. طرق تقييم الأصول حسب التدفقات.

5. الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية في جميع المجالات الإحصائية خاصة جداول المدخلات والمخرجات وجداول العرض والاستخدام.

6. تقديم معونة فنية في المجالات الإحصائية.

7. تبادل الخبرات والزيارات الميدانية بين الدول العربية.

المحور الخامس : الاقتراحات حول تطوير مبادرة الإحصاءات العربية " عربستات"

تمحورت اقتراحات الدول العربية حول وضع استراتيجية للمبادرة، وتطوير قاعدة البيانات الإحصائية للدول العربية، وتقديم الدعم للدول على اعتماد أحدث المنهجيات الدولية في انتاج الإحصاءات ونشرها.

1. تطوير قاعدة للبيانات الاقتصادية والاجتماعية تخدم مبادرة الإحصاءات العربية " عربستات".

2. تعزيز التعاون بين الدول العربية في العديد من المجالات الإحصائية .

3. عقد برامج تدريبية وورش عمل متخصصة وتبادل الخبراء بين الدول العربية.
4. تكوين فرق عمل متخصصة في الإحصاءات الاقتصادية والمالية والتنسيق مع الجهات الرسمية لتحديث التشريعات المتعلقة بالإحصاءات وفق المعايير الدولية.
5. تطوير قاعدة بيانات خاصة بالخبراء في الدول العربية.
6. ارسال بعثات فنية إلى الدول العربية في المجال الإحصائي لمواجهة التحديات والمعوقات من أجل تعزيز كفاءة الإحصاءات وكذلك تكثيف الجهود لتطوير قدرات العاملين في المؤسسات المعنية.
7. وضع استراتيجية لتقييم التحديات التي تواجه الدول العربية .
8. تنظيم لقاءات سنوية لمناقشة تحديات العمل الإحصائي والاستفادة من تجارب الدول العربية وتقوية التنسيق بين أنظمتها الإحصائية وتزويدها بنقاط اتصال للتنسيق المباشر فيما يتعلق بالجوانب الفنية.
9. تقييم شامل لاحتياجات الدول حول بناء القدرات الإحصائية وتوفير المشورة الفنية في اعداد ونشر البيانات الاقتصادية .
10. مساعدة الدول على تطبيق أحدث الإصدارات الدولية في مختلف المجالات الإحصائية، وزيادة مستويات التعاون مع المؤسسات الدولية والاستفادة من التجارب الإقليمية في تطوير قواعد البيانات الإحصائية.
11. وضع استراتيجية وخطط عمل لمبادرة الإحصاءات العربية " عربستات " .
12. توحيد المؤشرات الإحصائية.

الملاحق

استبيان آفاق تطوير مبادرة الإحصاءات العربية " عربسات "

أولاً: التطورات في تطبيق الأنظمة والمناهج الإحصائية

- ما الإجراءات المعتمدة من قبل مؤسستكم في تطبيق نظام الحسابات القومية 2008

- ما أهم تقدم مؤسستكم في تطبيق دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة

- ما التدابير التي اتخذتها مؤسستكم نحو تطبيق دليل مالية الحكومة 2014

- ما التقدم في تطبيق دليل إحصاءات المالية والنقدية 2008

ثانياً: ماهي إجراءات مؤسساتكم في مجال الانضمام إلى النظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS) والنظام الخاص لنشر البيانات (SDDS)

ثالثاً: ماهي التدابير المتخذة في مؤسساتكم لتطوير قواعد البيانات الإحصائية

رابعاً: ماهي أهم احتياجات مؤسساتكم في مجال التدريب والمعونة الفنية يمكن إدراجها في خطة عمل مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"

خامساً: ماهي اقتراحات مؤسساتكم لتطوير مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"
